



مبادرة الإصلاح المصرفي 2025

اعلام مسارات الإصلاح المصرفي – يوليو 2025

مخصص للمصارف الخاصة التجارية والاسلامية



المحتويات

3.....	1. مقدمة.....
4.....	2. التعاريف الرئيسية.....
6.....	3. نظرة عامة على المسارات.....
7.....	4. تفاصيل مسار الاستمرار في ممارسة النشاط.....
7.....	4.1 الوصف والآثار المترتبة.....
7.....	4.2 متطلبات الحد الأدنى.....
8.....	4.3 عملية الإصلاح والتقييم.....
12.....	4.4 آلية الإجراءات الاحتياطية.....
13.....	5. تفاصيل مسار الدمج.....
13.....	5.1 الوصف والآثار المترتبة.....
13.....	5.2 متطلبات الحد الأدنى.....
14.....	5.3 عملية الإصلاح والتقييم.....
15.....	5.4 آلية الإجراءات الاحتياطية.....
16.....	6. تفاصيل مسار التصفية.....
16.....	6.1 الوصف والآثار المترتبة.....
16.....	6.2 متطلبات الحد الأدنى.....
17.....	6.3 عملية الإصلاح والتقييم.....
18.....	6.4 آلية الإجراءات الاحتياطية.....
19.....	7. الخاتمة والدعم المستمر.....

1. مقدمة

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح مصرفي ملزمة وممتدة لسنوات عدة تهدف إلى تحديث القطاع المالي العراقي، وتطبيق معايير حازمة، منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية. وان هذا المشروع سيدخل حيز التنفيذ في اغسطس 2025، على الالتزام الشديد بالحوكمة والسلامة المالية وإدارة المخاطر، مع استحداث مسارات تنظيمية واضحة (الاستمرار او الدمج او التصفية) لجميع المصارف الخاصة المرخصة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستقرار، وحماية مصالح المودعين، وتهيئة بيئة مصرفية مرنة وشفافة وذات مصداقية عالمية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وضمان عمل جميع المصارف الخاصة وفقاً لمعايير مشددة وقابلة للتنفيذ، وإشراف دقيق من قبل البنك المركزي العراقي

ان الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح والمسارات المرتبطة به هو ضمان عمل جميع المصارف الخاصة التي تمارس عملياتها ضمن النظام المالي العراقي على أسس من الشفافية والمرونة والامتثال.

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم كل مسار من مسارات الإصلاح الثلاثة، وتفصيل متطلبات الحد الأدنى المحددة بموجبه، ومتطلبات الإصلاح، وعمليات التقييم، والاجراءات الاحتياطية المرتبطة بكل منها. وتهدف إلى توفير الوضوح والتوجيه اللازمين للمصارف خلال عملية الإصلاح، وضمان تزويد جميع المؤسسات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الامتثال.

يتكون هيكل هذه الوثيقة مما يلي:

- مقدمة لمبادرة الإصلاح وأهدافها الاستراتيجية؛
- تعريفات رئيسية ذات صلة بعملية الإصلاح؛
- لمحة عامة عن مسارات الإصلاح الثلاثة (الاستمرار، الدمج، أو التصفية)؛
- أقسام مفصلة لكل مسار، بما في ذلك أوصافه، ومتطلبات الحد الأدنى، ومتطلبات الإصلاح، وعمليات التقييم والامتثال، والإجراءات الاحتياطية
- قسم ختامي يوضح الدعم والتوجيه المستمرين اللذين يقدمهما البنك المركزي العراقي.

يجب العمل بهذا الملف وتطبيقه بالترام مع دليل التقييم التفصيلي للمعايير وكتيب المعايير، اللذين يُشكلان معاً الإطار التنظيمي الشامل لبرنامج الإصلاح المصرفي لعام 2025.

ان المتطلبات الواردة هنا ستعدل ويكون لها الأولوية عن أي متطلبات قائمة، ولكنها لا تُلغي أو تعدل بأي شكل من الأشكال القوانين المعمول بها.

سيشرف البنك المركزي العراقي على تطبيق هذه المعايير بدقة ودون استثناء. يُطلب من جميع المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية) الاطلاع على جميع أحكام هذه الوثيقة وتنفيذ التغييرات اللازمة دون تأخير. سيؤدي عدم الامتثال إلى إجراءات إدارية فورية، قد تصل إلى فرض عقوبات أو تدابير تصحيحية أو إلغاء تراخيص المصارف. لن يتساهل البنك المركزي العراقي مع عدم الدقة أو التأخير أو الامتثال الجزئي. يُعد هذا الملف معياراً إلزامياً لفترة الإصلاح، يطلب من جميع المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية) التعامل معه على هذا الأساس.

يدخل هذا الملف حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ النشر ويطبق حصراً على كل المصارف الخاصة (التجارية والاسلامية).

2. التعاريف الرئيسية

مصرف مستمر: المصرف الذي سيختار ويلتزم بمسار الاستمرار في ممارسة النشاط ويجري عملية الإصلاح الخاصة به.

نسبة كفاية رأس المال CAR: هو مقياس تنظيمي يحسب على اساس نسبة إجمالي رأس المال السليم للمصرف إلى أصوله المحددة على أساس عنصر المخاطرة، على النحو المحدد في قانون المصارف العراقي.

الأطراف ذات العلاقة: أي أفراد أو كيانات قانونية تنتمي إلى أفراد تربطهم روابط عائلية و/أو تجارية و/أو سياسية.

متطلبات الحد الأدنى: هي معايير محددة مسبقا تؤهل المصرف للمشاركة في مسار معين في إطار الإصلاح.

العناية الواجبة المعززة: هي عملية تقييم شامل ومفصل يتم إجراؤه لتقييم المؤهلات والخلفية والمخاطر المحتملة المرتبطة بالفرد.

رأس المال الفائض: المبلغ المتبقي من رأس المال الذي قد يحتفظ به المصرف بما يتجاوز متطلباته التنظيمية الضرورية أثناء عملية التصفية المنظمة، مع الحفاظ على حد أدنى 15٪ من نسبة كفاية رأس المال. يتم تحديد هذا الفائض بعد أن يتأكد المصرف من أن أصوله السائلة الحالية كافية للوفاء بجميع التزاماته تجاه الدائنين والمودعين والتزاماته التعاقدية الأخرى.

خطة التصفية: وثيقة منظمة وشاملة تحدد الاستراتيجية والجدول الزمني والإجراءات اللازمة لإنهاء عمليات المصرف وتسوية التزاماته وحماية مصالح أصحاب المصلحة، وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإجراءات الاحتياطية: هي إجراءات تنظيمية يتم تطبيقها عندما يعتبر المصرف غير قادر على مواصلة مسار الإصلاح الذي اختاره بعد التقييم ويعاد توجيهه إلى مسار بديل لضمان معالجة منظمة والامتثال لأهداف الإصلاح.

اعرف عميلك: ممارسة إجرائية للتحقق من الهوية وتقييم المخاطر المرتبطة لكيان ، مع التركيز بشكل خاص على الارتباطات بالمساهمين الآخرين.

التعهد القانوني: اتفاقية رسمية وملزمة يوافق المصرف بموجبها على الامتثال للالتزامات والمتطلبات والشروط المرتبطة بالإصلاح المصرفي والمسار المختار.

نسب السيولة: المقاييس المالية المحددة بموجب قانون المصارف العراقي والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتي تحكم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من خلال الحفاظ على أصول سائلة كافية بالنسبة لالتزاماته.

الإفصاح عن الملكية: توثيق جميع الأفراد أو الكيانات التي تمتلك مصالح ملكية مباشرة أو غير مباشرة في أحد المصارف، بما في ذلك النسبة المئوية للملكية وتحديد المستفيدين النهائيين.

رأس المال المدفوع: الأموال التي تلقاها المصرف من المساهمين مقابل أسهم فيه.

المسارات: الخيارات التي يمكن للمصارف اتباعها للتنقل خلال عملية الإصلاح.

المستثمر المؤسسي المؤهل (QII): كيان اعتباري يستوفي جميع المتطلبات اللازمة لتصنيفه كذلك، كما هو موضح في كتيب المعايير ودليل التقييم.

اجر الإصلاح السنوي: اجر سنوي غير قابلة للاسترداد تدفعه المصارف المشاركة في عملية الإصلاح الى البنك المركزي العراقي حتى نهاية عملية الإصلاح كمساهمة إلزامية في إدارة إصلاح القطاع المصرفي والرقابة عليه.

المعايير: مجموعة من المعايير الهامة المحددة في كتيب المعايير التي يجب على المصارف المحلية المملوكة للقطاع الخاص الوفاء بها لتكون جزءا من النظام البيئي المصرفي في العراق بعد عملية الإصلاح المصرفي التي ينفذها البنك المركزي العراقي.

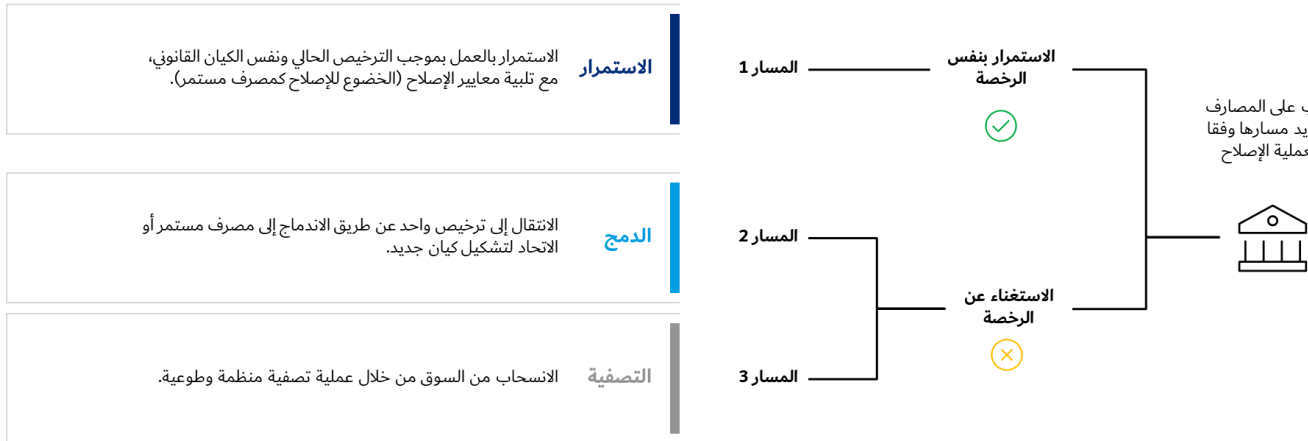
3. نظرة عامة على المسارات

كجزء من برنامج الإصلاح المصرفي أنشأ البنك المركزي العراقي ثلاثة مسارات تنظيمية متميزة لتوجيه جميع المصارف المرخصة في اجتياز المرحلة الانتقالية سواء من خلال تلبية المعايير الجديدة بشكل مستقل، أو عن طريق الدمج، أو الانسحاب من السوق. تعكس هذه المسارات الحقائق المتنوعة للقطاع، مع مراعاة الاختلافات في الجاهزية المؤسسية والمركز المالي والنوايا الاستراتيجية طويلة الأجل.

المسارات الثلاثة ملخصة في الشكل 1 أدناه هي:

- **الاستمرار:** الاستمرار بالعمل بموجب الترخيص الحالي ونفس الكيان القانوني، مع تلبية معايير الإصلاح (الخضوع للإصلاح كمصرف مستمر).
- **الدمج:** الانتقال إلى ترخيص واحد عن طريق الاندماج مع مصرف مستمر أو الاتحاد لتشكيل كيان جديد.
- **التصفية:** الانسحاب من السوق من خلال عملية تصفية منظمة وطوعية.

الشكل 1: لدى المصارف ثلاثة مسارات للإصلاح للاختيار من بينها: الاستمرار والدمج والتصفية؛ بناءً على ما إذا كانوا يختارون الاحتفاظ بترخيصهم أم لا.



الرخصة للكيان الجديد المؤسس ممكن ان تكون ممنوحة حديثاً او الاحتفاظ بالرخصة القديمة وتعديلها لأحدى المصارف المدموجة

بمجرد تحديد المسار، سيتبع كل مصرف عملية محددة بوضوح تتكون من:

- **متطلبات الحد الأدنى:** الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على المصارف تليتها للتأهل رسمياً للمسار الذي تختاره.
- **عملية الإصلاح والتقييم:** إطار تنظيمي يمتد لعدة سنوات، يلتزم خلاله كل مصرف بتلبية متطلبات المسار.
- **آلية الإجراءات الاحتياطية:** مجموعة محددة مسبقاً من النتائج التي سيتم تطبيقها إذا فشل المصرف في تلبية المتطلبات الرئيسية أو فشل في انجاز المتطلبات الأساسية أثناء عملية الإصلاح.

سيتم شرح كافة التفاصيل في الفقرات أدناه.

4. تفاصيل مسار الاستمرار في ممارسة النشاط

4.1 الوصف والآثار المترتبة

مسار الاستمرار بممارسة النشاط مخصص للمصارف التي ستبقى في السوق بموجب ترخيصها وشخصيتها القانونية الحالية. وهي مصممة للكيانات التي تتمتع بالقوة المالية والقدرة التشغيلية ونضج الحوكمة لتلبية جميع معايير الإصلاح الصادرة عن البنك المركزي العراقي بأكملها.

يجب على المصارف التي تختار هذا المسار تحقيق الامتثال الكامل للمعايير الموضحة في كتيب المعايير لعام 2025. لتنفيذ الإصلاح كجزء من مسار الاستمرار، قد تمر المصارف بعملية الإصلاح بشكل مستقل ككيان وحيد أو تقود عملية اندماج مع مصرف أو مصارف عدة.

بغض النظر عن النموذج المختار، على جميع المصارف التي تستمر بممارسة نشاطها القيام بما يلي:

- الاحتفاظ بالترخيص الحالي والشخصية القانونية.
 - أن تكون مسؤولة عن تلبية جميع معايير الإصلاح بشكل مستقل.
 - تمويل وتنفيذ جميع التغييرات المطلوبة في عملية الإصلاح المصرفي.
 - معالجة أي ثغرات امتثال محددة من خلال عملية إعادة هيكلة داخلية.
- لا تؤثر طريقة تنفيذ المتطلبات على عملية تقييم الامتثال للمتطلبات حيث تخضع جميع المصارف المستمرة بالنشاط المصرفي لنفس المعايير والجداول الزمنية والعمليات الإشرافية وسيتم تقييمها بشكل مستقل بناءً على أدائها.

4.2 متطلبات الحد الأدنى

للتأهل لمسار الاستمرار بالعمليات المصرفية، يجب على المصارف تلبية مجموعة محددة من متطلبات الحد الأدنى، تتسلسل هذه المتطلبات على مرحلتين:

المرحلة 1 - بحلول 31 أغسطس 2025

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار الاستمرار وأحكامه ومتطلبات عملية الإصلاح.
اجور الإصلاح السنوي	دفع اجور الإصلاح السنوي غير القابل للاسترداد والبالغ ثلاث مليارات ومائة وثمانية وستين مليون (3,168,000,000) دينار عراقي، ما يوازي مليونين واربعمئة الف دولار أمريكي (2,400,000) بشكل سنوي بدءاً من هذه السنة بناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي.

المرحلة 2 - بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الاستمرار
رأس المال المدفوع	إثبات ان رأس المال المدفوع بعد التدقيق هو 400 مليار دينار عراقي من خلال تقديم تقرير لتدقيق رأس المال المدفوع معد من قبل مدقق حسابات معتمد ومستقل.
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة لدى البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير سيولة معد من قبل مدقق حسابات معتمد ومستقل.
التدقيق المالي	تقديم الحسابات الختامية المدققة للسنة المالية 2024 والحسابات المالية المراجعة منذ بداية العام حتى الربع الثالث من السنة المالية 2025 من قبل مدقق حسابات مستقل ومعتمد من قبل البنك المركزي العراقي. يجب أن يكون رأي المدقق خالي من التحفظات او يشمل تحفظات لا يثير أي شكوك كبيرة تخص الاستمرارية.
الإفصاح عن الملكية	تقديم قائمة كاملة ومعتمدة بالمساهمين، مع الإفصاح الكامل عن الأطراف ذات العلاقة. يجب على المصارف غير القادرة على الإفصاح الكامل تقديم وثائق العناية الواجبة المعززة (EDD).

بعد تقديم ما سبق، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم قابلية كل مصرف للمضي قدما في مسار الاستمرار بممارسة النشاط:

- إذا تمت الموافقة عليه، سيبدأ المصرف بشكل رسمي بمسار الاستمرار وعملية الإصلاح.
- وإذا لم تتم الموافقة عليه، فسيتم تطبيق مرحلة الآليات الاحتياطية على النحو المبين في القسم 4.4.

4.3 عملية الإصلاح والتقييم

المتطلبات الأساسية والتوقعات التنظيمية:

الاحطار والاستعدادات (31 أغسطس 2025):

يجب على المصارف اخطار البنك المركزي العراقي بنيتها الالتزام بمسار الاستمرار.

متطلبات الحد الأدنى (31 ديسمبر 2025):

لكي يتم قبول المصرف رسميا في مسار الاستمرار، يجب على كل مصرف استيفاء متطلبات الحد الأدنى كما هو موضح في القسم 4.2. أعلاه.

التقييم والرقابة (المرحلة 1 في النصف الأول من عام 2026 فصاعدا):

ستخضع المصارف التي تمت الموافقة عليها لمسار الاستمرار في ممارسة النشاط لعملية تقييم منظمة متعددة المراحل للتحقق من الامتثال التدريجي لمعايير الإصلاح الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

يتمد إطار التقييم على أربع مراحل، يليه فحص امتثال النهائي في نهاية البرنامج، كما هو موضح أدناه:

- **المرحلة 1:** النصف الأول من 2026
- **المرحلة 2:** النصف الثاني من 2026
- **المرحلة 3:** النصف الأول من 2027
- **المرحلة 4:** النصف الثاني من 2027
- **الفحص النهائي:** نهاية عام 2028

وتستهدف كل مرحلة مجموعة فرعية محددة من معايير الإصلاح، متسلسلة حسب مدى تعقيدها، ومهلة التنفيذ.

منهجيات التقييم:

سيطبق البنك المركزي العراقي نوعين من التقييم للتأكد من الامتثال:

التقييمات الثنائية (ث): يتم تقييم المعايير على أساس النجاح / الفشل في نقطة زمنية محددة.

التقييمات التدريجية (ت): يتم تقييم المعايير على مدار مراحل متعددة، وتتبع الأداء والتقدم المحرز في التنفيذ. ومن المتوقع الامتثال الكامل في موعد نهائي محدد.

يتم تعيين نوع تقييم محدد لكل معيار وجدول زمني للامتثال.

الشكل 2: يوضح الجدول أدناه كيفية تقييم كل معيار (المعايير مرقمة على أساس كتيب المعايير). ويحدد نوع التقييم (الثنائي أو التدريجي)، ومراحل التقييم التي سيتم فيها تقييم كل معيار، والمرحلة التي يجب ان يلتزم فيها المصرف بالامتثال الكامل للمعيار ذي الصلة:

#	الباب	المعيار	نوع التقييم	المرحلة 1 - النصف الأول 2026	المرحلة 2 - النصف الثاني 2026	المرحلة 3 - النصف الأول 2027	المرحلة 4 - النصف الثاني 2027	الفحص النهائي (نهاية 28)
أ 1	الملكية والحوكمة	هيكل الملكية	ت	تقديم الخطة	جزئي (تحقيق الامتثال الكامل لمتطلبات QII)	تتبع التقدم	جزئي (20%*) كحد أقصى ملكية الأطراف ذات العلاقة + خطة التخفيف	تحقيق الامتثال الكامل
أ 2	الملكية والحوكمة	العناية الواجبة للمالك	ث			تحقيق الامتثال الكامل	في حالة امتلاك مالك جديد يجب إعادة إجراء الاختبار	
أ 3	الملكية والحوكمة	حوكمة مجلس الإدارة	ت			تحقيق الامتثال الكامل		

(*) يمكن السماح بنسبة ملكية قصوى تصل إلى 40٪ في هذه المرحلة، شريطة استيفاء جميع المعايير الأخرى على ان يتم الوصول إلى النسبة المعيارية نهاية عام 2028.

#	الباب	المعيار	نوع التقييم	المرحلة 1 - النصف الأول 2026	المرحلة 2 - النصف الثاني 2026	المرحلة 3 - النصف الأول 2027	المرحلة 4 - النصف الثاني 2027	الفحص النهائي (نهاية 28)
أ4	الملكية والحوكمة	اختبار صالح ولائق لمجلس الإدارة	ث			تحقيق الامتثال الكامل	في حالة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجدد ، يجب إعادة إجراء الاختبار	
أ5	الملكية والحوكمة	هيكل الحوكمة	ت			تحقيق الامتثال الكامل		
أ6	الملكية والحوكمة	اختبار صالح ولائق لأعضاء الإدارة العليا	ث			تحقيق الامتثال الكامل	في حالة تعيين أعضاء مناصب الإدارة العليا جدد ، يجب إعادة إجراء الاختبار	
ب1	استدامة نموذج الأعمال	تقديم خطة عمل مفصلة	ث	تقديم الخطة والحصول على الموافقة عليها			إعادة التقديم / الموافقة في حالة تغيير الاتجاه	
ب2	استدامة نموذج الأعمال	النظام المصرفي الشامل	ت		التعاقد مع المزود	المتطلب قيد التنفيذ	تحقيق الامتثال الكامل	
ب3	استدامة نموذج الأعمال	الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	ت		التعاقد مع المزود	المتطلب قيد التنفيذ	تحقيق الامتثال الكامل	
ب4	استدامة نموذج الأعمال	فروع المصرف	ث			تحقيق الامتثال الكامل		
ب5	استدامة نموذج الأعمال	تغطية أجهزة الصراف الآلي	ث			تحقيق الامتثال الكامل		
ب6	استدامة نموذج الأعمال	خدمة العملاء	ث			تحقيق الامتثال الكامل		
ب7	استدامة نموذج الأعمال	البنية التحتية والبيانات	ت		اختبار تشخيصي + تقديم خطة	تتبع التقدم	تحقيق الامتثال الكامل	
ب8	استدامة نموذج الأعمال	أنظمة السداد	ت		اختبار تشخيصي + تقديم خطة	تتبع التقدم	تحقيق الامتثال الكامل	
ب9	استدامة نموذج الأعمال	متانة الأعمال والتشغيل	ت		اختبار تشخيصي + تقديم خطة	تتبع التقدم	تحقيق الامتثال الكامل	

#	الباب	المعيار	نوع التقييم	المرحلة 1 - النصف الأول 2026	المرحلة 2 - النصف الثاني 2026	المرحلة 3 - النصف الأول 2027	المرحلة 4 - النصف الثاني 2027	الفحص النهائي (نهاية 28)
ب 10	استدامة نموذج الأعمال	نظام حماية الودائع	ث	تحقيق الامتثال الكامل				
ب 11	استدامة نموذج الأعمال	سجل الائتمان	ث			تحقيق الامتثال الكامل		
ج 1	المقاييس المالية	رأس المال والتكوين	ث	تحقيق الامتثال الكامل				
ج 2	المقاييس المالية	كفاية رأس المال	ث	تحقيق الامتثال الكامل				
ج 3	المقاييس المالية	نسبة السيولة	ث	تحقيق الامتثال الكامل				
ج 4	المقاييس المالية	سيناريو اختبار الإجهاد	ت	الاختبار الأولي		الاختبار 2 (تحقيق الامتثال الكامل)		
د 1	المخاطر والامتثال التنظيمي	الأطراف ذات العلاقة وتضارب المصالح	ث	تقديم التقرير	تتبع التقدم	تحقيق الامتثال الكامل		
د 2	المخاطر والامتثال التنظيمي	مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب / العقوبات	ث	اختبار التشخيص + خطة المعالجة	تتبع التقدم	تحقيق الامتثال الكامل		
د 3	المخاطر والامتثال التنظيمي	شفافية إعداد التقارير / التدقيق	ث	تحقيق الامتثال الكامل				
د 4	المخاطر والامتثال التنظيمي	الضوابط الداخلية	ث	الاختبار الأولي		الاختبار 2 (تحقيق الامتثال الكامل)		

وقبل كل مرحلة، سيصدر البنك المركزي العراقي كتاباً رسمياً يحدد فيه الجداول الزمنية لتقديم الطلبات وتفاصيل حول كيفية تنظيم المرحلة.

قد تتلقى المصارف التي لا تفي بالحدود المطلوبة تحذيرات رسمية. قد يؤدي عدم الامتثال المستمر أو المتكرر إلى الإزالة من مسار الاستمرار وإعادة التوجيه إلى مسار إصلاح بديل، وفقاً للإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 4.4.

خيار التقييم المبكر:

يجوز للمصارف التي تظهر امثالاً مبكراً ومستداماً لمعيار واحد أو أكثر أن تطلب تقييماً مبكراً ويجب تقديم الطلبات رسمياً مدعومة بأدلة موثوقة على جاهزية المؤسسة. ستتم مراجعة جميع هذه الطلبات والبت بها وفقاً لتقدير البنك المركزي العراقي، الذي يحتفظ بالحق في الموافقة أو التأجيل أو الرفض بناءً على سلطته الإشرافية.

4.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار الاستثمار مخصص للمصارف التي يمكنها تلبية معايير الإصلاح الخاصة بالبنك المركزي العراقي بشكل كامل ضمن الجدول الزمني المحدد، والمصارف التي لا تظهر تقدماً كافياً في أي مرحلة ستخضع لإجراءات إشرافية تصحيحية. يجوز للبنك المركزي العراقي أن يعيد توجيه المصارف من جانب واحد إلى مسار بديل وفقاً للشروط التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى.
 - عدم الامتثال الجوهري أثناء مراحل التقييم.
 - عدم القدرة على تحقيق الامتثال الكامل بحلول الموعد النهائي للإصلاح.
- سيتم اتخاذ هذه الإجراءات بعد توجيه اشعارات رسمية ووضع فترة زمنية محددة للتصحيح.
- في حالة وجود حل اندماج موثوق به ، قد يتم توجيه المصرف إلى مسار الدمج، اما إذا لم يكن هناك خيار مناسب، فقد تتم إعادة توجيه المصرف إلى مسار التصفية.
- بمجرد إزالة المصرف من مسار الاستثمار، يكون المصرف غير مؤهل للعودة لهذا المسار بشكل دائم.

5. تفاصيل مسار الدمج

5.1 الوصف والآثار المترتبة

يطبق مسار الدمج على المصارف التي ستنتقل من العمل بترخيصها المستقل الى العمل كجزء من كيان مدموج واحد. هذا المسار مصمم للمصارف غير القادرة أو غير الراغبة على تلبية معايير الإصلاح بشكل مستقل، ولكنها تظهر النية الاستراتيجية والالتزام المؤسسي بالتحول من خلال الدمج.

وللمصارف التي ستختار طريق الدمج الاستمرار تبعا لأحد الطريقتين الموضحين أدناه:

- **الانضمام إلى مصرف مستمر:** الاندماج مع مصرف سيستمر بممارسة النشاط المصرفي، وتشكيل كيان واحد ممثّل تحت ترخيص المصرف المستمر.
 - **الاتحاد لإنشاء كيان جديد:** الاتحاد مع المصارف الأخرى التي ستختار طريق الدمج لتشكيل كيان جديد إما عن طريق تقديم طلب للحصول على ترخيص جديد أو تعديل أحد التراخيص الحالية.
- بغض النظر عن المسار الذي اختارته، على المصارف التي اختارت مسار الدمج القيام بما يلي:
- الاستغناء عن تراخيصهم المستقلة، والانتقال إلى ترخيص المصرف المستمر أو الكيان الجديد.
 - تحمل المسؤولية الخاصة بمتطلبات عملية الإصلاح بشكل مشترك مع الكيانات الأخرى المدمجة.
 - تحمل المتطلبات المالية والتشغيلية لعملية الإصلاح بشكل مشترك مع الكيانات الأخرى المدمجة.
 - إعادة هيكلة الملكية والحوكمة بما يتماشى مع اتفاقية الدمج.
 - العمل تحت إشراف تنظيمي مستمر كجزء من الكيان الموحد.

سيتم تقييم كل مصرف أولاً بشكل فردي لتأكيد أهليته للمسار، ثم بشكل جماعي ككيان مدمج، باتباع نفس المعايير والجداول الزمنية لمسار الاستمرار الموضحة في الشكل 2 من القسم 4،3.

5.2 متطلبات الحد الأدنى

للتأهل لمسار الدمج، يجب على المصارف استيفاء مجموعة محددة من متطلبات الحد الأدنى التي تظهر الالتزام المبكر والاستعداد للمشاركة في دمج منظم. يتم ترتيب هذه المتطلبات عبر مرحلتين:

المرحلة 1 - بحلول 31 أغسطس 2025

المتطلب	حدود مسار الدمج
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار الدمج وأحكامه ومتطلبات عملية الإصلاح.
اجور الإصلاح السنوي	دفع اجور الإصلاح السنوي غير القابل للاسترداد والبالغ مليار وخمسمائة وأربعة وثمانين مليون (1,584,000,000) دينار عراقي، ما يوازي مليون ومئتا ألف دولار أمريكي (1,200,000) بشكل سنوي بدءاً من هذه السنة بناءً على طلب البنك المركزي العراقي.

المرحلة 2 - بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار الدمج
رأس المال المدفوع*	الحفاظ على رأس المال المدفوع الحالي بعد التدقيق بحد أدنى 250 مليار دينار عراقي، مدعوماً بتقرير رأس المال المدفوع من مدقق حسابات معتمد ومستقل.
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير الامتثال للسيولة المعد من قبل مدقق حسابات معتمد ومستقل.
التدقيق المالي	تقديم الحسابات الختامية المدققة للسنة المالية 2024 والحسابات المالية المراجعة منذ بداية العام حتى الربع الثالث من السنة المالية 2025 من قبل مدقق حسابات مستقل ومعتمد من قبل البنك المركزي العراقي. يجب أن يكون رأي المدقق خالي من التحفظات او يشمل تحفظات لا يثير أي شكوك كبيرة تخص الاستمرارية.
الإفصاح عن الملكية	تقديم قائمة كاملة ومعتمدة بالمساهمين، مع الإفصاح الكامل عن الأطراف ذات العلاقة. يجب على المصارف غير القادرة على الإفصاح الكامل تقديم وثائق العناية الواجبة المعززة (EDD).
خطة الدمج	تقديم خطة دمج إلى البنك المركزي العراقي تغطي الاتفاقيات القانونية وموافقات مجلس الإدارة وخطة العمل وتقارير العناية الواجبة.

* بمجرد اكتمال الدمج، سيطلب من الكيان الناتج تلبية معيار رأس مال بمبلغ 400 مليار دينار عراقي على الأقل بما يتماشى مع لوائح البنك المركزي العراقي

بعد تقديم الطلب، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم أهلية كل مصرف للمضي قدماً في مسار الدمج:

- إذا تمت الموافقة عليه، سينضم المصرف رسمياً إلى مسار الدمج ويسمح له بالمضي قدماً في تنفيذ الدمج.
- إذا لم تتم الموافقة عليها، تطبق الإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 5.4.

5.3 عملية الإصلاح والتقييم

بمجرد الموافقة على مسار الدمج، لن يتم تقييم المصارف بشكل فردي، بدلاً من ذلك سيتم تقييمها كجزء من كيان مدمج واحد - إما كجزء من مصرف مستمر أو كيان مدمج تم تشكيله حديثاً.

المتطلبات الأساسية والتوقعات التنظيمية:

الإخطار والاستعدادات (31 أغسطس 2025):

يجب على المصارف إشعار البنك المركزي العراقي بنيتها الالتزام بمسار الدمج.

المفاوضات ومفاوضات الدمج (الربع الثالث-الربع الرابع 2025):

من المتوقع أن تحدد المصارف شركاء دمج مناسبين وتبدأ بالمفاوضات الرسمية إما مع مصرف مستمر مؤهل أو مصارف دمج أخرى وخلال هذه الفترة، يجب على المصارف:

- الانخراط في مفاوضات رسمية وتأكيـد مسار الدمـج.
- إجراء العناية الواجبة ومناقشات المواءمة الاستراتيجية.
- الاتفاق على شروط الدمـج والحوكمة وهيكـل الملكية.

متطلبات الحد الأدنى وخطة الدمـج (31 ديسمبر 2025):

لكي يتم قبول المصرف رسميا في مسار الدمـج، يجب على كل مصرف على حدى استيفاء متطلبات الحد الأدنى وتقديم طلب دمـج كامل بشكل مشترك إلى البنك المركزي العراقي كما هو موضح في القسم 5.2. أعلاه، ويجب أن تتضمن الخطة:

- اتفاقية الدمـج والإطار القانوني.
- موافقات المساهمين ومجلس الإدارة.
- العناية الواجبة ووثائق التقييم.
- خطة عمل ما بعد الدمـج.
- وثائق الامتثال القانوني والتنظيمي.
- تقييمات المخاطر وكفاية رأس المال.

سيقوم البنك المركزي العراقي بمراجعة الطلب وتحديد ما إذا كان بإمكان المصارف المضي قدما رسميا ككيان مندمج و بمجرد الموافقة، من المتوقع أن تكمل المصارف عملية الدمـج قبل نهاية المرحلة 1.

التقييم والرقابة (المرحلة 1 في النصف الأول من عام 2026 فصاعدا):

بدءا من المرحلة 1، سيتم تقييم المصارف كجزء من الكيان المدمج إما بموجب ترخيص المصرف المستمر أو ترخيص الكيان الجديد وستتبع عملية التقييم نفس الجداول الزمنية والمعايير على المصارف التي ستستمر، كما هو موضح في الشكل 2 تحت القسم 4.3.

سيطلب البنك المركزي العراقي تحديثات رسمية للتقدم المحرز في كل مرحلة لمراقبة التنفيذ وضمان التوافق مع خطة الدمـج المعتمدة.

5.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار الدمـج مخصص للمصارف التي تظهر التزاما واضحا ومحددا بإطار زمني لتنفيذ الدمـج في كيان واحد متوافق. ومع ذلك، إذا فشل أحد المصارف في تحقيق المتطلبات التنظيمية الرئيسية، فقد يتدخل البنك المركزي العراقي ويعيد توجيهه إلى مسار بديل.

قد تحدث إعادة التوجيه في الحالات التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى.
- عدم القدرة على الحصول على الموافقة على خطة دمـج قابلة للتطبيق.
- عدم إتمام الدمـج في الوقت المناسب.

ستسبق جميع قرارات إعادة التوجيه انذارات رسمية وضع فترة زمنية محددة للتصحيح. إذا استمرت هذه المشاكل دون حل، فقد تتم إعادة توجيه المصرف إلى مسار التصفية، بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية وإجراءات التنفيذ.

6. تفاصيل مسار التصفية

6.1 الوصف والآثار المترتبة

يطبق مسار التصفية على المصارف التي ستتخلى عن رخصتها وتختار الخروج نهائياً من السوق المصرفية العراقية وهي مصممة للمصارف التي تختار عدم مواصلة العمليات أو أنها غير مؤهلة لمسارات الاستمرار بممارسة العمليات المصرفية أو الدمج.

ستتبع المصارف التي تدخل مسار التصفية إحدى آليات التنفيذ التالية:

1. **التصفية الطوعية:** يختار المصرف التصفية بناءً على رغبته وقدرته على الخروج من السوق بشكل منظم.
 2. **التصفية القسرية:** لا يستوفي المصرف متطلبات البنك المركزي العراقي ويمر بإجراءات التصفية القسرية.
- بغض النظر عن الآلية، على جميع المصارف التي تتبع مسار التصفية القيام بما يلي:

- فقدان ترخيصها الحالي وشخصيتها القانونية.
- الإعفاء من الامتثال لمعايير الإصلاح.
- فقدان الملكية والعلامة التجارية والعلاقات مع العملاء.
- استخدام أصوله ورأس ماله لتسوية جميع الالتزامات المالية.

تتم التصفية وفقاً لتقدير المصرف أو كبديل لمسار الاستمرار أو الدمج وتتم وفقاً للإجراءات التي يصدرها البنك المركزي وفقاً للمادة 68 من قانون المصارف العراقي. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو موضح في القسم 6.3، ووفقاً للمادة 12 من قانون المصارف العراقي، لا يجوز منح إلغاء الترخيص ما لم يقرر البنك المركزي العراقي أن المصرف قد أوفى أو قام بطريقة مقبولة بتسوية جميع التزاماته.

تعمل التصفية القسرية كإجراء احتياطي للمصارف غير القادرة على تنفيذ تصفية طوعية (كما هو موضح في القسم 6.4).

6.2 متطلبات الحد الأدنى

للقبول في مسار التصفية (التصفية الطوعية)، يجب على المصارف استيفاء متطلبات الحد الأدنى التالية:

المرحلة 1 - بحلول 31 أغسطس 2025

المتطلب	حدود مسار التصفية (التصفية الطوعية)
التعهد القانوني	التوقيع على النموذج المعد لهذا الغرض الصادر عن البنك المركزي العراقي الذي يؤكد الالتزام التام بشروط مسار التصفية وأحكامه والتزاماته الإصلاحية.
الاجور السنوية للإصلاح	معفاة من دفع الاجور السنوية للإصلاح.

المرحلة 2 - بحلول 31 ديسمبر 2025

المتطلب	حدود مسار التصفية (التصفية الطوعية)
رأس المال المدفوع	الحفاظ على نفس رأس المال المدفوع بعد التدقيق وتقديم تقرير رأس المال المدفوع الذي أعده مدقق حسابات مستقل ومعتمد. وعند الحصول على موافقة من البنك المركزي العراقي، يجوز للمصارف استخدام تسهيلات الإيداع التي يقدمها البنك المركزي العراقي لكسب عوائد على رأس المال الفائض خلال عملية التصفية.
السيولة	إثبات الامتثال الكامل لجميع نسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي من خلال تقديم تقرير الامتثال للسيولة المعد من قبل مدقق حسابات معتمد ومستقل.
التدقيق المالي	تقديم الحسابات الختامية المدققة للسنة المالية 2024 والحسابات المالية المراجعة منذ بداية العام حتى الربع الثالث من السنة المالية 2025 من قبل مدقق حسابات مستقل ومعتمد من البنك المركزي العراقي.
خطة التصفية	تقديم خطة تصفية إلى البنك المركزي العراقي وفقا للإرشادات التي ستصدر في اعمام منفصل.
الإفصاح عن الملكية	لا توجد متطلبات للإفصاح عن الملكية.

بعد تقديم متطلبات المرحلة 2، سيقوم البنك المركزي العراقي بتقييم أهلية المصرف للمضي قدما في مسار التصفية:

- **وفي حالة الموافقة على المصرف،** سيسمح رسميا للمصرف بالمضي قدما في التنفيذ المنظم للتصفية تحت إشراف البنك المركزي العراقي.
- **إذا لم تتم الموافقة عليها،** تطبيق آلية الاجراءات الاحتياطية للتصفية القسرية على النحو المبين في القسم 6.4.

6.3 عملية الإصلاح والتقييم

يجب على المصارف المعتمدة بموجب مسار التصفية الطوعية اتباع العملية الموضحة أدناه، وفقا للمادة 68 من قانون المصارف العراقي.

وعلى الرغم من أن هذه المصارف لا تخضع لإطار التقييم الكامل بحد ذاتها، إلا أنها تظل تحت إشراف تنظيمي رسمي ويجب أن تستوفي مجموعة من متطلبات الحد الأدنى.

المعالم الرئيسية والتوقعات التنظيمية:

الاضطراب والاستعدادات (31 أغسطس 2025):

يجب على المصارف إخطار البنك المركزي العراقي باعتمادها الالتزام بمسار التصفية.

متطلبات الحد الأدنى وخطة التصفية (31 ديسمبر 2025)

يجب على المصارف التي تعتزم اتباع مسار التصفية أن تفي بمتطلبات الحد الأدنى وأن تقدم خطة تصفية كما هو موضح في القسم 6.2. أعلاه.

الموافقة على التصفية أو إعادة التوجيه الطوعي (النصف الأول من عام 2026)

سيراجع البنك المركزي العراقي خطة التصفية ويحدد ما إذا كان يجوز للمصرف المضي قدماً في التصفية إذا لم يتم استيفاء متطلبات الحد الأدنى أو اعتبرت الخطة غير كافية، فسيتم إعادة توجيه المصرف إلى آلية الإجراءات الاحتياطية الموضحة في القسم 6.4. وفي حالة الموافقة، يحصل المصرف على تفويض رسمي لبدء عملية التصفية تحت إشراف البنك المركزي العراقي.

تنفيذ التصفية الطوعية (حتى نهاية عام 2028):

بعد الموافقة، يجب على المصرف البدء في تنفيذ خطة التصفية تحت إشراف لجنة تصفية مختصة من البنك المركزي العراقي وخلال هذه الفترة، من المتوقع أن تقوم المصارف:

- تبني عملية تنظيمية وشفافة لعملياتها.
- تقديم تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز إلى البنك المركزي العراقي.
- الحفاظ على الموارد الكافية للوفاء بجميع الالتزامات المالية.

بمجرد الوفاء بجميع الالتزامات، يجب على المصرف تقديم تقرير التصفية النهائي وعند تأكيد البنك المركزي العراقي على اكتمال عملية التصفية، سيتم إلغاء ترخيص المصرف، وسيتم حل قانوني رسمي.

6.4 آلية الإجراءات الاحتياطية

مسار التصفية مخصص للمصارف التي تختار إنهاء العمليات طوعاً بطريقة منظمة. ومع ذلك، إذا فشل أحد المصارف في الامتثال للمعالم التنظيمية الرئيسية، فقد يتدخل البنك المركزي العراقي ويعيد توجيهه إلى مسار بديل.

يجوز للبنك المركزي العراقي أن يعيد توجيه المصرف من جانب واحد إلى مسار التصفية القسرية وفقاً لأحد الشروط التالية:

- عدم استيفاء متطلبات الحد الأدنى لمسار التصفية.
 - عدم الامتثال لخطة التصفية المعتمدة من البنك المركزي العراقي.
- ستسبق جميع قرارات إعادة التوجيه إنذارات وفترة زمنية للإصلاح فإذا استمرت المخالفات بدون حل، فقد يتم إعادة توجيه المصرف إلى التصفية القسرية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التنظيمية وإجراءات التنفيذ (المادة 69 من قانون المصارف العراقي).

بمجرد إعادة توجيه المصرف إلى التصفية القسرية، يصبح غير مؤهل بشكل دائم للدخول في عملية التصفية الطوعية.

7. الخاتمة والدعم المستمر

يلتزم البنك المركزي العراقي بدعم جميع المصارف طوال عملية الإصلاح - ليس فقط من خلال التنظيم والإنفاذ، ولكن من خلال توفير توجيهات واضحة ومنظمة في كل مرحلة من مراحل عملية الإصلاح.

لمساعدة المصارف في التعامل مع متطلبات الإصلاح سيقدم البنك المركزي العراقي خدمات استشارية عامة، وفي أوائل أغسطس ستعقد سلسلة من ورش العمل الحضورية والافتراضية لتقديم عملية الإصلاح وشرح خيارات المسارات والاطلاع على الجداول الزمنية للتقييم والامتثال وطوال فترة الإصلاح، يمكن للمصارف أيضا تقديم استفسارات مكتوبة إلى مكتب مساعدة مخصص.

لجميع الاستفسارات والتوضيحات والعروض الرسمية المتعلقة بالإصلاح، يمكن للمصارف الاتصال بفريق الإصلاح في البنك المركزي العراقي مباشرة على:

البريد الإلكتروني لإصلاح البنك المركزي العراقي: bankingreform@cbi.iq

تم تصميم آليات الدعم هذه لضمان تزويد كل مصرف - بغض النظر عن المسار - بالمعلومات والإرشادات اللازمة للتقدم بثقة خلال رحلة الإصلاح.